



هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
مملكة البحرين - Kingdom of Bahrain

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تقرير الزيارة التتبعية للبرامج

البكالوريوس في الدراسات الإسلامية
كلية الآداب
جامعة البحرين
مملكة البحرين

تاريخ الزيارة التتبعية الأولى: 21-24 سبتمبر 2020

تاريخ المراجعة: 3-7 ديسمبر 2017

HC117-C2-F022

جدول المحتويات

-
- 2..... نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج
- 5..... 1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم
- 8..... 2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج
- 12..... 3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين
- 19..... 4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة
- 23..... 5. الاستنتاج
- 24..... ملحق 1: الحُكم الخاص بكل توصية
- 25..... ملحق 2: الحُكم الإجمالي

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج

تعدُّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جزءاً من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين.

وتتطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار مراجعة البرامج في الكلية، وصدر في حقها حكم: "قَدْرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة".

ويعدُّ تقرير الزيارة التتبعية هذا مكوناً أساسياً في عملية متابعة مراجعة البرامج، حيث تم تقييم التقدم المتحقق في برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، والذي تطرحه جامعة البحرين، وذلك بتاريخ 21-24 سبتمبر 2020؛ استناداً إلى إطار المراجعة المنشور، وسياسات وإجراءات هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

وقد تم إعداد الأجزاء التالية من هذا التقرير بوصفها جزءاً من المرحلة الثانية من دورة متابعة البرامج الأكاديمية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي/ هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، والمشار إليها في دليل مراجعة برامج مؤسسات التعليم العالي، والصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي. وتقترن هذه المرحلة بعملية مستمرة لمراجعة وتحسين الجودة المؤسسية والأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي التي تمارس عملها في مملكة البحرين.

أولاً: أهداف الزيارة التتبعية

أ. تقييم التقدم المتحقق إزاء التوصيات الواردة في تقرير مراجعة برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، كلية الآداب، جامعة البحرين (استناداً إلى المؤشرات الأربعة الموضوعية من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين)، منذ أن تمت مراجعة البرنامج في تاريخ 3-7 ديسمبر 2017.

ب. تقديم المزيد من المعلومات والدعم لعملية التحسين المستمرة للمعايير الأكاديمية، وتعزيز جودة التعليم العالي، وعلى وجه التحديد ما يقدم في برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية في جامعة البحرين، والتعليم العالي داخل مملكة البحرين ككل.

ثانياً: نبذة عامة

أُجريت عملية مراجعة برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية في جامعة البحرين في مملكة البحرين، من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، في تاريخ 3-7 ديسمبر 2017، وقد كان الاستنتاج العام الذي خلُصت إليه لجنة مراجعة البرنامج حينها، أنه على "قدر محدود من الثقة". وبناءً على ذلك، شملت الزيارة التتبعية مراجعة الأدلة التي قدمتها جامعة البحرين إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وخطة التحسين، وتقرير النقْدُ والمواد المساندة له، والوثائق التي قُدِّمت أثناء الزيارة التتبعية الافتراضية، والمعلومات التي تحصلت عليها اللجنة أثناء المقابلات.

وقد كان الحُكم الذي أصدرته لجنة المراجعة الخارجية في 3-7 ديسمبر 2017 على برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية بخصوص كل مؤشر ما يلي:

المؤشر 1: برنامج التعلُّم؛ "مستوفٍ"

المؤشر 2: كفاءة البرنامج؛ "مستوفٍ"

المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين؛ "غير مستوفٍ"

المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ "مستوفٍ".

وقد أُجريت الزيارة التتبعية الافتراضية من قبل لجنة مراجعة مؤلفة من عضوين. وركزت على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة الناتج عن مراجعة البرنامج في 3-7 ديسمبر 2017. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، أصدرت لجنة المراجعة حُكمها؛ وذلك باستخدام المعايير المُدرجة في الملحق (1). كما أُصدر حُكم إجمالي بناءً على المعايير المدرجة في الملحق (2).

ثالثاً: نبذة عامة حول برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية

يعدُّ قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية من الأقسام القديمة في جامعة البحرين، والذي تم تأسيسه عام 1979، وي طرح برامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، والتي تنقسم كالتالي: برنامج الدراسات الإسلامية (أصول الدين - منفرد ورئيس)، وبرنامج الدراسات الإسلامية (شريعة - منفرد ورئيس)؛ كما يطرح القسم برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها، وبرنامجاً للدراسات العليا في اللغة العربية وآدابها.

وبرنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية بفرعيه المذكورين أعلاه موجّه إلى الطلبة الذين يطمحون إلى تكوين مستوى متميز في المعرفة العلميّة المتخصصة في الدراسات الإسلامية والشريعة والأصولية. ويتكون البرنامج من 128 ساعة معتمدة، ويتعين على طلبة القسم أن يكملوا 96 ساعة معتمدة كمتطلبات التخصص (سواء أكانت أصول الدين أم شريعة)، إضافة إلى 11 ساعة معتمدة كمتطلبات جامعة، و18 ساعة معتمدة كمتطلبات للكلية، و3 ساعات معتمدة كمتطلبات القسم. وقد بلغ عدد طلبة برنامج الدراسات الإسلامية وقت الزيارة التتبعية الافتراضية 400 طالب، وعدد الأساتذة 20 أستاذاً؛ ينتمون إلى عدد من الجامعات العريقة في تدريس الدراسات الإسلامية. ولقد ساهم القسم في تخريج خريجين يعملون في وظائف مختلفة في العديد من الوزارات كالإعلام، والأوقاف، ووزارة التربية والتعليم وغيرها.

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يقيم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر ديسمبر 2017، تحت المؤشر (1): برنامج التعلّم؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 1.1: دراسة إمكانية تضمين مقرر تدريب عملي قائم على العمل في المنهج الدراسي؛ لتقليل الفجوة بين الجانب النظري والعملي في البرنامج.

الحكم: معالجة جزئيًا

علمت لجنة المراجعة من خلال المقابلات التي أجرتها أن الخطة التطويرية للبرنامج - مستقبلاً - ستبحث في إمكانية طرح مقرر التدريب العملي متى كان ذلك متوافقًا مع طبيعة مقررات القسم. وقد تم الإشارة إلى أنّ البرنامج المطور الجديد - والذي طُرِحَ في يناير 2020 - يحتوي على عدد من المقررات ذات الطابع العملي التي ترتبط بموضوعات كالميراث، والوصية، والوقف. كما أنّ التطوير الحاصل حاليًا تضمن بعض الجوانب العملية الأخرى كالاقتصاد في التفسير، وقوانين الأسرة، والبحث في العلوم الإسلامية؛ لتقليل الفجوة بين الجانب النظري والعملي. وقد علمت اللجنة أن القسم يتعاون مع عدة جهات بمملكة البحرين سواء في القطاع العام أو الخاص؛ بهدف إثراء خبرات الطلبة من خلال تنظيم زيارات ميدانية إلى المحاكم، والمصارف الإسلامية، والقضاء؛ لاطلاع الطالب على طبيعة الممارسات العملية.

وتجدر الإشارة إلى أنه - من خلال المقابلات - علمت اللجنة أن القسم سيعمل على تضمين التدريب العملي في الخطة التطويرية القادمة متى كان ذلك ممكنًا ومتوافقًا مع طبيعة المقررات التي يطرحها القسم. وبناء على ما ذكر أعلاه؛ فإنّ لجنة المراجعة ترى أن هذه التوصية تم معالجتها جزئيًا.

توصية 1.2: طرح عدد مناسب من المقررات الاختيارية في كل فصل دراسي، حتى تتاح فرصة حقيقية للطلبة للاختيار من بين هذه المقررات.

الحكم: معالجة كلياً

أشار تقرير التقدم، إلى قيام القسم بإقرار خطة مطورة لبرنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، كما تم تطوير مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بما يتوافق مع متطلبات واحتياجات سوق العمل، ومقتضيات التحسين والتطوير المبنية على المراجعة المستمرة. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أنه تم طرح (12) مقرراً اختيارياً متخصصاً، في عدد من حقول الدراسات الإسلامية ومنها على سبيل المثال (ISLM401, ISLM406) (ISLM 317, ISLM 350) ، ليتسنى للطلبة اختيار ما يناسب ميولهم ورغباتهم. واللجنة تقدر جهود القسم، وحرصه على طرح هذا العدد من المقررات الاختيارية التخصصية؛ إلا أنها تقترح دعم مساق التلاوة والتجويد بمختبر التلاوة والتجويد؛ ليسهل إتقان هذه المهارة، وخلال المقابلات، أبدى اساتذة القسم اقتناعهم بأهمية إنشاء مثل هذا المختبر. وترى اللجنة أنّ القسم قام بمعالجة هذه التوصية كلياً.

توصية 1.3: مراجعة وتنقيح توصيف البرنامج والمقررات الدراسية؛ للتأكد من أنها تحتوي على مخرجات التعلم الجديدة للبرنامج، وأن تستخدم هذه المخرجات عند التأكد من المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين.

الحكم: معالجة كلياً

بعد مراجعة تقرير التقدم تبين أنّ القسم قام بمراجعة وتنقيح توصيف البرنامج وتوصيفات المقررات الدراسية، كما قام بالربط بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ للتأكد من استيفاء المعايير الأكاديمية، وقد لاحظت اللجنة أنّ مخرجات البرنامج الجديدة مضمنة في التوصيف الجديد للمقررات، كما تأكدت - من خلال المقابلات - أنه تم ربط مخرجات البرنامج الجديدة بمخرجات التعلم المطلوبة على مستوى الجامعة.

وقد علمت اللجنة - من خلال المقابلات أيضاً - أنّ القسم قد حصل على كل الموافقات المطلوبة لإحداث هذا التعديل على مستوى مجلس القسم، ومجلس الكلية، كما تم إقراره من قِبَل لجنة المناهج الأكاديمية على

مستوى الجامعة. كما علمت، أيضاً أنّ الأساتذة قد لاحظوا تقدماً في مستوى الطلبة الأكاديمي، وحماسهم، وتحقيقهم لمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات والبرنامج، خاصة بعد البدء في تطبيق الخطة المطورة في يناير 2020، كما أبدى الطلبة ارتياحهم للخطة الجديدة، والتنوع في المقررات الدراسية وموضوعاتها التي تناسب ميلوهم. وبناء على ما ذكر أعلاه، فإنّ اللجنة ترى أنّ القسم قام بمعالجة هذه التوصية كلياً.

توصية 1.4: تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعليم الإلكتروني بشكل مناسب، وفقاً لاستراتيجية التعليم والتعلم للجامعة، وقياس مدى فاعليتها في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

الحكم: معالجة جزئياً

بالإشارة إلى تقرير التقدم تبين أنّ القسم يستخدم عدداً من المنصات التي تسهم في التعلم الإلكتروني مع إمكانية تسجيل المحاضرات، بالإضافة إلى تشكيل مجموعات تسهم في إثراء النقاش، والحوار، والتعليم المبني على المجموعات، كما لمست اللجنة - من خلال المقابلات - أن جائحة كورونا أسهمت بشكل إيجابي في تفعيل وتسريع استخدام التعلم الإلكتروني، حيث إن الأساتذة تحولوا إلى التعلم الإلكتروني بنسبة 100%، بعكس ما كان سابقاً، حينما كانت النسبة لا تتجاوز الـ 4% كما ذكر في المقابلات. كما علمت اللجنة أيضاً أنّ الأساتذة يستخدمون منصة (Ultra Blackboard)، حيث تتيح البث المباشر، وتتواءم مع طبيعة المساق الذي يقومون بتدريسه، وتتيح للطلبة التحقق من خلو واجباتهم من الانتحال الأكاديمي قبل تقديمها عن طريق استخدام (Turnitin)، أو (SafeAssign)؛ وكذلك يتم استخدام منصة (Microsoft Teams) للواجبات، وتعزيز مشاركة الطلبة، حيث إنها تسمح بالمشاركة بصورة حية (صوت وصورة)؛ الأمر الذي يعزز الجانب التفاعلي بين الطالب والأساذ، وقد قام القسم بالتعاون مع مركز التعلم الإلكتروني بعدد من الإجراءات التقنية عن طريق إتاحة تسجيل المحاضرات، وأرشفتها للرجوع إليها وقت الحاجة، وتقديم اختبارات شفوية من خلال استخدام هذه المنصات.

وعلمت اللجنة أنه يتم توزيع استبانة للطلبة؛ لتقييم رضاهم عن المقرر، وطرائق تدريسه، وأمور أخرى، وكذلك يتم تقييم المقرر من قبل الأستاذ نفسه عن طريق استمارة تقييم المقرر، والتي تتيح له تقييم طرائق التدريس التي استخدمها، وهذه الأدوات - الاستبانة والاستمارة - تساهم في الحصول على رأي الأساتذة والطلبة؛ لتحسين وتطوير طرائق التدريس؛ لتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. إلا أنه لم يتضح

للجنة كيف يتم الاستفادة من هذه الأدوات حالياً بما يتناسب مع الوضع الحالي بسبب انتشار الجائحة. وبناء على ما ذكر أعلاه، فإنّ اللجنة ترى أن هذه التوصية تم معالجتها جزئياً.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر ديسمبر 2017، تحت المؤشر (2): كفاءة البرنامج؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكماً بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 2.1 : تطوير آلية واضحة لإشراك الأساتذة في القسم في عملية تحديد مواصفات المقبولين بالبرنامج؛ لتضمن قبول طلبة تتلاءم قدراتهم مع متطلبات البرنامج.

الحكم: معالجة كلياً

أشار تقرير التقدم إلى قيام القسم بعمل مقارنة مرجعية غير رسمية؛ لتحديد مواصفات المقبولين بالبرنامج مع ثلاث جامعات إقليمية تطرح برامج مماثلة لبرنامج الجامعة. وقد قامت لجنة البرامج الأكاديمية بالاطلاع على سياسة القبول في هذه الجامعات، واثّض أنها تعتمد نفس الشروط المحددة لبرنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية بألا يقل المعدل التراكمي للطالب عن 70% "بالإضافة إلى اشتراط أن يحصل الطالب على درجة 75% في مادة التربية الإسلامية، أو المواد الشرعية في المرحلة الثانوية"، كما ورد في تقرير التقدم. كما يتعين الالتزام بالشروط التي أوصت بها اللائحة التنظيمية الموحدة لبرامج البكالوريوس في جامعة البحرين. وقد قامت لجنة البرامج الأكاديمية بمناقشة نتائج المقايسة المرجعية للقبول مع أعضاء القسم، وتصديقها في اجتماع مجلس القسم، وتم تقديم مستند كدليل على ذلك. وترى اللجنة أنّ القسم قام بمعالجة هذه التوصية كلياً.

توصية 2.2: تبني حلول عملية لتحقيق التوازن بين الأعباء التدريسية والبحثية لأعضاء الهيئة الأكاديمية بها، والتأكد من فاعليتها.

الحكم: معالجة جزئياً

أوضح تقرير التقدم، أنه لمعالجة هذه التوصية فقد استعان القسم بأساتذة يعملون بنظام الدوام الجزئي، وعددهم (8) للتدريس في الفصل الأكاديمي الثاني، كذلك تم تمديد عقد أحد الأساتذة لمدة عام أكاديمي واحد فقط كما في المستند. كما قرر القسم طلب التعاقد مع أستاذ متخصص في مجال العقيدة والفكر الإسلامي على أن يكون لديه إلمام باللغة الإنجليزية. ومن المقابلات، علمت اللجنة أنه قد تم رفع طلب للإدارة العليا بذلك، ومازال القسم ينتظر الانتهاء من الأمور الإدارية. وقد وجدت اللجنة أن القسم لم يقم بتعيين أساتذة جدد على النظام الكلي كما ورد في التوصية، بل اكتفى بالاستعانة بأساتذة يعملون بالنظام الجزئي؛ وهو حل مؤقت، ولا يفي باحتياجات القسم؛ ليتسنى لمنتسبيه القيام بأبحاثهم العلمية؛ كل منهم في مجال تخصصه؛ لتعزيز عملية التعليم والتعلم. وبناء على ما ذكر أعلاه، ترى اللجنة أنه على الرغم من أن القسم قام بتعيين 8 أساتذة بدوام جزئي، إلا أنه لم يتم قياس فاعلية ذلك وأثره على البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس.

وأما فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين النصاب الأكاديمي والبحث العلمي؛ لتمكين الأساتذة من القيام بالبحوث، فلم يرد رد واضح من القسم عليه، سوى أن النصاب الأكاديمي يعتمد على الدرجة العلمية للأستاذ (مساعد بحث وتدريس 15 ساعة، أستاذ مساعد 12 ساعة، أستاذ مشارك 12 ساعة، أستاذ 12 ساعة)، والمتعارف عليه تدريس 4 مقررات، أو 5 مقررات حسب الحاجة، ويتم حينها تخيير الأستاذ، وأخذ موافقته على تدريس مقرر إضافي خامس. ولقد علمت اللجنة أنه يتم تخفيف النصاب الأكاديمي للأستاذ إذا كان يقوم بعمل أبحاث علمية؛ بناءً على موافقة رئيس القسم. كما أنه يتم تفرغ الأساتذة من التدريس يوم الثلاثاء؛ لإعطائهم فرصة لإنجاز بحوثهم. وتحت اللجنة القسم على تقليل النصاب الأكاديمي؛ لمساعدة أعضاء الهيئة التدريسية على مواصلة البحث العلمي، خاصة أنه يتعين على الأستاذ القيام بعمل بحثين سنويًا؛ وفقًا لاستمارة التقييم السنوي. وبناءً على ما ذكر في المقابلات، وعلى ما ذكر أعلاه، فإن اللجنة ترى أنه قد تم معالجة هذه التوصية جزئياً.

توصية 2.3: وضع وتنفيذ خطة مناسبة تساعد من خلالها أعضاء هيئة التدريس على الترقى الأكاديمي، وتنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.

الحكم: معالجة جزئياً

أوضح تقرير التقدم أنه قد تم ترقية عدد من أساتذة القسم خلال السنوات الماضية، وفقاً لسياسة الجامعة المتعلقة بترقية أعضاء هيئة التدريس، كما أن هناك لجنة مؤقتة للترقيات في القسم تُشكّل متى دعت الحاجة إليها. وقد علمت اللجنة أنه خلال العام الأكاديمي 2017-2019، تم ترقية خمسة أساتذة. وقد علمت أيضاً من خلال المقابلات، أنه حتى وقت عقد الزيارة التتبعية الافتراضية بلغ عدد أساتذة القسم 20 أستاذاً، وأن ثلث أساتذته قد تقدموا للترقية، وحالياً هناك 3 أساتذة متقدمين للترقية، وهم في انتظار نتائج التحكيم الخارجي لأبحاثهم العلمية. وعلى مستوى القسم والكلية؛ فإنه يتم تشجيع الأساتذة وحثهم على حضور المؤتمرات الداخلية أو الخارجية؛ للاطلاع على أفكار لعمل بحوث ذات موضوعات حديثة ومرتبطة باحتياجات القسم، وطبيعة مقرراته. وكما ذكر في التوصية السابقة، فإنه يتم تفرغ الأساتذة من التدريس يوم الثلاثاء؛ لإعطائهم فرصة لإنجاز بحوثهم العلمية.

أما فيما يتعلق بتنظيم برنامج تعريفي، فقد أشار تقرير التقدم إلى أن هذه التوصية قد تمت معالجتها بناء على قرار من مجلس الجامعة الذي يقضي بتكليف مكتب ضمان الجودة في الكليات بتنظيم ورش عمل في بداية كل فصل أكاديمي لأعضاء هيئة التدريس العاملين بالنظام الكلي والجزئي، وبناء على ذلك، نظمت كلية الآداب لقاءً تعريفيًا في 23 إبريل 2019، لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وأعضاء هيئة التدريس العاملين بنظام جزئي؛ بهدف اطلاعهم على لوائح وقوانين جامعة البحرين، وشرح نظام الامتحانات فيها، وطريقة استخدام برنامج معلومات الطالب (SIS). وقد أوضح تقرير التقدم وجود رابط إلكتروني على موقع الجامعة، يمكن لأعضاء هيئة التدريس استخدامه؛ للتعرف على جميع اللوائح والقوانين.

ومن تقرير التقدم والمقابلات، علمت اللجنة بقيام مكتب ضمان الجودة في الجامعة بعقد لقاءين تعريفيين، أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية؛ من أجل إطلاع المعيّنين الجدد بالنظام الكلي والجزئي على أنظمة الجامعة، وقوانينها، وتعريفهم حقوقهم وواجباتهم. كما ورّعت الكلية استبانة على الذين حضروا هذين اللقاءين من كل أقسام الكلية، فكان رضاهم عنهما بنسبة 100%، إلا أن اللجنة علمت - من خلال

المقابلات - أن نسبة رضا الأساتذة عن توقيت عقد الورش كانت 50%؛ بسبب تزامن توقيت الورشة مع المحاضرات والاختبارات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستبانة شملت جميع أقسام الكلية، ولم تكن مخصصة لقسم الدراسات الإسلامية فقط. واللجنة راضية عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ ما ورد في هذه التوصية، إلا أنها تحثُ القسمَ على تقييم فعالية اللقاء التعريفي الذي يتم على مستوى القسم. ولذا، فإنها ترى أن هذه التوصية قد تم معالجتها جزئياً.

توصية 2.4: زيادة استخدام تقارير التتبع والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.

الحُكم: معالجة كلياً

أشار تقرير التقدم إلى العديد من التقارير والبيانات التي تصدر عن قسم نظم إدارة المعلومات في الجامعة. ومن الأمثلة على ذلك: معلومات عن الطلبة وكشف درجاتهم، الحضور والغياب، ومستواهم الأكاديمي عن طريق نظام معلومات الطالب (SIS)، كما أنّ هناك قائمة بأسماء الطلبة المتوقع تخرجهم للمرشد الأكاديمي، ومعلومات عن تظلمات الطلبة لرئيس القسم، ومعلومات للأساتذة؛ للوقوف على المستوى الأكاديمي لطلبتهم في الشعب التي يدرسونها.

كما أشار تقرير التقدم إلى استفادة القسم من هذه المعلومات في كتابة تقرير التقييم الذاتي. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أنّ القسم يوظف هذه التقارير بصورة مستمرة؛ لتسهيل اتخاذ القرارات فيما يتعلق - مثلاً - بالحاجة إلى توظيف أساتذة في تخصصات دقيقة؛ حيث تم عمل خطة للتوظيف على مدى الخمس سنوات القادمة، ومعرفة العدد المتوقع قبوله في البرنامج، وتوزيع الطلبة على الشعب وعددها، والمراجع المطلوب توفرها للطلبة والأساتذة؛ لتشجيعهم على القيام بأبحاث علمية. وكذلك ساعدت هذه التقاريرُ القسمَ على التغلب على أي جوانب قصور، مثل: مراجعة الخطة الدراسية، وتعزيز عملية الاعتدال، ومراجعة مخرجات التعلم للمقررات والبرنامج، والتغذية الراجعة من أرباب الأعمال والخريجين. وتجدر الإشارة إلى أنّ كل هذه الأمور تتم مناقشتها في اجتماعات مكثفة بين عدد من لجان القسم واللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين، ولجنة ضمان الجودة على مستوى القسم ومجلسه، ومكتب ضمان الجودة على مستوى الكلية. ولذا، فإن اللجنة ترى أنّ القسم قد استفاد من تقارير التتبع، والبيانات الصادرة من نظامه. وترى أنه قام بمعالجة هذه التوصية كلياً.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين

يقيم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر ديسمبر 2017، تحت المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكماً بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 3.1: تنفيذ مقاييس مرجعية بصورة رسمية بما يتفق مع سياسة الجامعة الخاصة بذلك، تشمل جميع جوانب البرنامج، بما في ذلك متطلبات القبول، ومصادر التعلم، والمعايير الأكاديمية للطلبة وخريجي البرنامج، والاستفادة من نتائجها في تطويره.

الحكم: معالجة جزئياً

علمت اللجنة - من خلال المقابلات - أن لجنة البرامج الأكاديمية قامت بتنفيذ مقاييس مرجعية غير رسمية بما يحقق سياسة الجامعة لتحسين الأداء، وتحقيق الجودة، كما أشار تقرير التقدم إلى قيام القسم بعمل مقاييس مرجعية مع ثلاث من الجامعات المتميزة بتصنيفها العالمي، والتي تطرح برامج مماثلة. وقد اطلعت اللجنة على عدد من محاضرات الاجتماعات التي عقدت بخصوص هذا الأمر، كما أشار تقرير التقدم إلى أن لجنة البرامج الأكاديمية ناقشت شروط القبول الخاصة ببرنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية. وقد أقرت هذه الشروط مع إقرار الخطة الجديدة من قبل القسم، ولجنة المناهج الأكاديمية على مستوى الجامعة، ومجلس الجامعة. وستطبق الخطة الجديدة ابتداءً من العام الأكاديمي 2020-2021. كما تم مقاييس الرؤية، والرسالة، والأهداف، ومؤشرات الأداء المستخدمة لقياس مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أن برنامج الدراسات الإسلامية في جامعة البحرين يتميز بخصوصية تختلف عن البرامج الأخرى بنسبة 10-15%، ومنها طرح القواعد الفقهية، المصارف الإسلامية، الاجتهاد والافتاء، وفقه السياسة الشرعية. وعلى الرغم مما ذكر أعلاه، فإن اللجنة لاحظت أن المقاييس المرجعية لم تتطرق لجميع جوانب البرنامج كما ورد في التوصية. ولذا، فإنها ترى أن هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئياً.

توصية 3.2: التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي بشكل مناسب في البرنامج.

الحكم: معالجة كلياً

أشار تقرير التقدم إلى حرص قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية على عقد ورش خاصة بطرائق كتابة البحث العلمي وبحث التخرج - بشكل خاص - بداية كل فصل أكاديمي يتم فيه تدريب الطلبة على طرائق البحث العلمي، وأهمية توثيق المراجع العلمية بصورة صحيحة، وإلى عقد مكتب ضمان الجودة بكلية الآداب ورشة خاصة لأعضاء هيئة التدريس؛ لتدريبهم على عملية التحقق من الانتحال الأكاديمي، والتي تضمنت طرائق التحقق من الانتحال الأكاديمي عبر وسائل متعددة عبر الحاسب الآلي، وبعض المواقع المتخصصة في الكشف عن عملية الانتحال الأكاديمي.

ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة بوجود استمارة لتقييم بحث التخرج تتضمن بنداً خاصاً بهذا الأمر؛ إذ يتم تقييم الطالب من قبل أستاذ متخصص في الموضوع، بالإضافة إلى المشرف على بحث التخرج، ويخصص لكل واحد منهما 50% من درجات التقييم، وأهم ما يلتفتان إليه في هذا البند هو التحقق من المصادر والمراجع، ومدى صحة توثيقها. وفي حال وجود أي انتهاك يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً لنظام جامعة البحرين المتعلق بالسراقات العلميّة، والنزاهة الأكاديميّة.

ومن خلال المقابلات أيضاً، علمت اللجنة أنّ طلبة القسم يستخدمون برنامج (SafeAssign)، و(Turnitin)، الموجودين في منصة الـ (Blackboard) قبل تسليم بحوثهم، حيث يظهر لهم نسبة الاقتباس قبل إرساله للأستاذ، وهذا من شأنه مساعدتهم في كشف الانتحال الأكاديمي؛ ولقد أكد الطلبة حرصهم على استخدام هذا البرنامج، وحرصهم على الامتثال لنظام الجامعة فيما يتعلق بالانتحال الأكاديمي. وقد أكد أساتذة القسم أن حالات الانتحال الأكاديمي تكاد لا تذكر؛ نظراً لوعي طلبة القسم بتبعات هذا الأمر. وقد اطلعت اللجنة على نماذج من أعمال الطلبة، وتأكدت من استخدام الطلبة لبرامج الكشف عن نسبة الاقتباس، وأنّ كلاً من الطلبة والأساتذة ملتزمون بنظام الجامعة فيما يتعلق بالانتحال الأكاديمي. وبناء على ما ذكر أعلاه، وعلى المقابلات التي أُجريت مع أساتذة وطلبة القسم؛ ترى اللجنة أن القسم قد قام بمعالجة هذه التوصية كلياً.

توصية 3.3: تنفيذ دورات تدريبية مكثفة على إجراءات التقييم، ومواءمتها مع مخرجات التعلم حسب نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، والإسراع في تطبيق استمارة تقييم المقررات وقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومن ثم للبرنامج بصورة أكثر صرامة.

الحكم: معالجة كلياً

نظرت اللجنة في تقرير التقدم ولاحظت اهتمام جامعة البحرين بأساليب التقييم وإجراءاته، عن طريق عقد عدد من الدورات للأساتذة تتناول موضوعات مختلفة كطرائق صياغة الأسئلة في الامتحانات، وكيفية قياس مدى تحقق مخرجات المقررات الدراسية مع مخرجات البرنامج، وكيفية تنفيذ استمارة تقييم المخرجات؛ للتحقق من مواءمة كلٍّ مخرج مع مخرجات البرنامج مع أدوات التقييم. ولقد اطلعت اللجنة على نماذج من هذه الاستمارة، ولاحظت أنها شاملة، وتؤدي إلى معرفة مدى تحقق مخرجات التعلم في المقررات مع مخرجات البرنامج. وخلال المقابلات، أعرب أساتذة القسم على تقديرهم لتنظيم مثل هذه الدورات، وأكدوا استفادتهم منها. كما أشار تقرير التقدم إلى قيام مكتب ضمان الجودة في كلية الآداب بتطوير برنامج خاص في قياس مدى تحقق مخرجات المقررات باستخدام ملف على برنامج (EXCEL) يحسب مدى تحقق هذه المخرجات، بناءً على أساليب أدوات التقييم. واللجنة تشعر بالرضا عن الإجراءات التي اتخذها القسم؛ لمعالجة هذه التوصية، وترى أن هذه التوصية قد تم معالجتها كلياً.

توصية 3.4: تفعيل إجراءات الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي، القبلي والبعدي، لأدوات التقييم المستخدمة في البرنامج وتقييم فاعليتها، وأن يكون المدققون متخصصين.

الحكم: معالجة كلياً

أشار تقرير التقدم إلى أن لدى جامعة البحرين نظاماً واضحاً للتدقيق الداخلي، يشتمل على تدقيق داخلي قبلي، وتدقيق داخلي بعدي. وقد تم إدخال تعديلات على استمارة الاعتدال الداخلي القبلي والبعدي، حيث تم إضافة بنود للتقييم. كما أقيمت ورشة لتعريف الأساتذة كيفية تطبيقها واستخدامها. ولتحقيق التدقيق الداخلي، فقد وزعت لجنة الامتحانات والاعتدال الأكاديمي المقررات الدراسية على أربعة فصول، فُيِّم منها 18 مقررًا، حيث تم توزيع المقررات على عدد من الأساتذة حسب تخصصهم الدقيق لتحقيق التدقيق السابق على الامتحانات النهائية فقط قبل تقديمها للطلبة، ثم توزعت مرة أخرى على أساتذة آخرين متخصصين في

المادة العلمية لتحقيق التدقيق البعدي بعد الانتهاء من تقديم الامتحانات، وتصحيحها، ورصد درجاتها. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أنه يتم إطلاع الأستاذ المعني على نتائج التدقيق البعدي ومناقشته إذا اقتضى الأمر، وحثه على تطبيقها عند طرح نفس المقرر مستقبلاً. وقد اطلعت اللجنة على عينة من التقييمات التي خضعت للتدقيق الداخلي القبلي والبعدي، ووجدت أن القسم ملتزم بتنفيذ سياسة الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي بنوعيه، وأنه يتم بصورة جيدة. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أن هناك خطة تطويرية للعام الأكاديمي 2018-2020، يتبعها القسم بحيث يتم إجراء تدقيق قبلي وبعدي لعشرة مقررات دراسية في كل فصل أكاديمي؛ حتى يتسنى تغطية جميع مقررات البرنامج. وبناء على ما قام به القسم بخصوص هذه التوصية، فإن اللجنة تقدر جهوده، وترى أنه قد تم معالجة هذه التوصية كلياً.

توصية 3.5: تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي للتقييم، بحيث تسهم التغذية الراجعة من التدقيق الخارجي في تطوير البرنامج، وتحسين المقررات.

الحكم: معالجة جزئياً

اطلعت اللجنة على تقرير التقدم، وإجراءات القسم فيما يتعلق بالتدقيق الخارجي، ووجدت أن القسم يتبع سياسة الجامعة المتعلقة بالتدقيق الخارجي. وقد علمت اللجنة من خلال المقابلات، أن لجنة الامتحانات والاعتدال تقوم بإسناد مهمة التدقيق الخارجي إلى بعض الأساتذة المتخصصين في الدراسات الإسلامية في كلية إدارة الأعمال بجامعة البحرين، وبعض الأساتذة المتخصصين من كلية المعلمين في جامعة البحرين، إضافة إلى عدد من المتخصصين الإقليميين. ومن خلال المقابلات التي أجرتها اللجنة، علمت أن التدقيق الخارجي يركز على الامتحانات النهائية فقط، وطبيعة تكوينها، وصيغتها، ومدى ملاءمة الأسئلة للمقرر الدراسي وتنوعها، وطريقة توزيع الدرجات على كل سؤال، وكذلك مدى ارتباط التقييم بالمخرجات المطلوبة. ولتسهيل المهمة على المدققين الخارجيين؛ فإنه يتم تزويدهم بتوصيف المقرر، وملف المقرر والامتحان النهائي، والإجابة النموذجية له، ويطلب منهم تدوين كافة ملاحظاتهم في تقرير يتم تسليمه لرئيس القسم، والذي بدوره يحوله للجهة المعنية للمتابعة مع أستاذ المادة. وقد علمت اللجنة أن أحد المدققين قد أمضى سنتين في عملية التدقيق الخارجي، والآخر أمضى سنة واحدة فقط وهي المرة الأولى له للقيام بالتدقيق. كما علمت اللجنة أن الملاحظات التي أعطيت للقسم ملاحظات بسيطة، وليست ملاحظات جوهرية، كتعديل بعض الدرجات؛ لأن غالبية الامتحانات كانت مناسبة، وتحقق مخرجات التعلم المطلوبة

من المقرر والبرنامج. وقد لاحظت اللجنة أيضاً أن القسم متجاوب مع الملاحظات التي تُعطى لهم. ومن ثم، تحت اللجنة القسم على الاستمرار في التدقيق الخارجي لجميع امتحانات المقررات الدراسية وفقاً للخطة التي وضعها؛ ويفضل أن يكون المدققون الخارجيون من خارج الجامعة، ويتم التعاقد معهم بشكل رسمي. وبناءً على ما ذكر أعلاه، فإنها ترى أن القسم قد عالج هذه التوصية جزئياً.

توصية 3.6: تطبيق الآليات المباشرة وغير المباشرة؛ لقياس إنجاز الخريجين في برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية بصورة منتظمة، وقياس فاعليتها.

الحكم: معالجة كلياً

أشار تقرير التقدم إلى أنه لدى القسم خطة مطبقة لقياس فاعلية إنجاز الخريجين عن طريق الاعتدال البعدي، وكذلك عن طريق تقييم المقرر الدراسي من قبل الأستاذ في نهاية كل فصل أكاديمي؛ لإدخال التعديلات المطلوبة للتأكد من توافق مخرجات تعلم المقرر مع مخرجات تعلم البرنامج. وقد اطلعت اللجنة على تحليل الاستبانة التي وزعت على خريجي القسم خلال العام الأكاديمي 2016-2017، والتي تضمنت عدة بنود منها الخطة الدراسية، وطرائق التدريس، والتسهيلات ومصادر التعلم، والخبرة المُحصلة من البرنامج عامة. وكذلك اطلعت اللجنة على الاستبانة التي وزعت على خريجي القسم في العام الأكاديمي 2019-2020، وتوصيات مجلس القسم بخصوص الاستفادة من نتائج تحليلها وتطبيقها، كما ورد في أحد محاضر القسم.

وكذلك تؤدي اللجنة الاستشارية لأرياب الأعمال والخريجين دوراً بارزاً في التعرف على مستوى خريجي القسم ومتطلبات سوق العمل، حيث أثنى أعضاء هذه اللجنة على مستوى خريجي القسم، وكذلك رحبوا بإدخال التلاوة في الخطة التدريسية، خاصة للخريجين الذين يُدرسون مادة الإسلاميات في المدارس. وكذلك أشادوا بإدخال الصيرفة الإسلامية في الخطة الدراسية، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة كالميراث، وقوانين الأسرة. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أن هناك تواصلًا مستمرًا - بصورة ودية - بين الطلبة المسجلين، وخريجي، وأساتذة القسم؛ لتقديم اقتراحاتهم، وأن رئاسة القسم تشجع ذلك. وبناءً على ما ذكر أعلاه، ترى اللجنة أن القسم قام بمعالجة هذه التوصية كلياً.

توصية 3.7: الاستفادة من الإحصاءات المتوفرة لدفعات الطلبة لإجراء تحليل تفصيلي للدفعات الدراسية، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج.

الحكم: معالجة كلياً

اطلعت اللجنة على الجدول الإحصائي الذي ورد في تقرير التقدم، والذي يبين أعداد الطلاب والطالبات المنتسبين إليه، والمُنذرين والمفصولين؛ وتم تقديم تحليل إحصائي للجدول، يبين عدد الطلبة المقبولين في العام الماضي، والذي بلغ 319 طالباً، وعدد الخريجين 210 خريج؛ وقد لاحظت اللجنة - من خلال تقرير التقدم - ارتفاع عدد الطالبات مقارنة بعدد الطلاب، وقد يرجع السبب إلى توجه الطلبة الذكور إلى التخصصات العلمية، وكذلك اشتراط الحصول على 75%، في مقررات التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية كشرط جديد للقبول في البرنامج كما ورد في تقرير التقدم.

ومن خلال المقابلات، اتضح للجنة أنّ القسم يستفيد من هذه الإحصائيات للتخطيط المستقبلي لاحتياجاته من الأساتذة المتخصصين، ووضع الجدول الدراسي، وتوزيع النصاب التدريسي، وحذف وإضافة مقررات جديدة؛ لمواكبة متطلبات سوق العمل. ولذا، فإنها ترى أنّ هذه التوصية قد عولجت كلياً.

توصية 3.8: ضمان دور فاعل للجنة الاستشارية، واتباع منهجية واضحة وتحديد الموضوعات التي يتم عرضها ومراجعتها من قبل اللجنة، وآلية التعامل مع الملاحظات التي تقدمها للبرنامج.

الحكم: معالجة كلياً

اطلعت اللجنة على تقرير التقدم، ولاحظت أنه تم تشكيل لجنة استشارية من أرباب الأعمال والخريجين. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أنه بناء على مقترحات اللجنة الاستشارية تم إضافة مقرر التجويد والتلاوة، ومقررين في التفسير، وكذلك هناك اقتراح بإنشاء مختبر للتلاوة؛ للاستفادة من التقنية المعاصرة كما ذكر سابقاً في التوصية (1.2). كما تم فتح عدد من التخصصات الفرعية بناءً على توصيات اللجنة الاستشارية، والاستبانات التي وزعت. علاوة على حث القسم على تقديم مقرر يتناول القضايا الفقهية المعاصرة، والصيرفة الإسلامية، والميراث والوصية. ومن خلال المقابلات، لاحظت اللجنة أنّ اللجنة الاستشارية تشعر بالرضا عن مستوى خريجي القسم، إلا أنها ركزت على أهمية دمج الجانب العملي التطبيقي في مقررات البرنامج؛ لأن الطالب يتذكره أكثر من الجانب النظري، وكذلك الاهتمام بغرس الثقة

في الطلبة، وتعزيز مهارات التواصل والقدرة على التعامل مع مختلف الأفراد سواء أكانوا طلبة أم زملاءهم في العمل أم رؤساءهم.

ولقد أعربت اللجنة الاستشارية عن تقديرها لتعاون القسم وتنفيذه مقترحاتها وتوصياتها، وكذلك الحرص على التواصل مع أعضائها دائماً - بصورة رسمية - خلال الاجتماعات أو غير رسمية عن طريق رئيسة القسم، أو الأساتذة متى دعت الحاجة. كما أكد أعضاء اللجنة الاستشارية أن القسم يقوم بإبلاغهم بأي من التغيرات التي تم إجراؤها بناء على مقترحاتهم؛ كما أشادوا بمستوى طلبة القسم الذين يعملون في حقل التعليم، أو في الوزارات الأخرى. وبناء على ما ذكر أعلاه، فإن لجنة الزيارة التتبعية تشعر بالرضا عن التعاون القائم بين اللجنة الاستشارية والقسم، وترى أنّ هذه التوصية قد تم معالجتها كلياً.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية في جامعة البحرين للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر ديسمبر 2017، تحت المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 4.1: تحسين أساليب المراقبة والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.

الحكم: معالجة كلياً

اطّلت اللجنة على تقرير التقدم ولاحظت أنّ هناك لجنة لضمان الجودة على مستوى القسم، وأخرى على مستوى الكلية وترتبط باللجنة التنفيذية العليا لضمان الجودة على مستوى الجامعة. بالإضافة إلى اللجان الاستشارية في القسم بمشاركة الطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال. كما أشار تقرير التقدم إلى أنه قد تم وضع خطة تشغيلية على مستوى الكلية من قبل مكتب ضمان الجودة، كما تم وضع خطة تشغيلية على مستوى القسم؛ للتأكد من تطبيق أنظمة الجودة في شتى عمليات القسم، حيث يتم عقد اجتماعات دورية للجنة ضمان الجودة التي تتبع القسم، ومناقشة الأمور المتعلقة فيه. ولاحظت لجنة المراجعة أنّ القسم قام بمتابعة إتمام حوافز المقررات، ومراقبتها، وتدقيقها، ومتابعة تحقق مخرجات التعلم للمقررات والبرنامج؛ كما تم إسناد مهام عملية تطبيق سياسة الاعتدال الداخلي (القبلي والبعدي) للامتحانات، وتوزيع المقررات الدراسية على أساتذة القسم؛ وكذلك التواصل مع المدققين الخارجيين؛ للقيام بالتدقيق الخارجي كما ورد في محاضر الاجتماعات التي اطلعت عليها اللجنة، ومناقشة اجتماعات اللجان الاستشارية في اجتماعات مجلس القسم. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أنّ لجنة المناهج، ولجنة ضمان الجودة في القسم يتابعان تطبيق خطط التحسين، وتطوير المقررات. وتم التأكيد على أن لجنة ضمان الجودة على مستوى القسم تتابع جميع أنشطته، وهي على تواصل دائم مع الأساتذة، ولجان القسم لضمان جودة تقديم البرنامج. وتشعر اللجنة بالرضا عن الإجراءات المتبعة في القسم، حيث إنه يحرص على تطبيق أنظمة الجودة الداخلية بشكل منظم ومستمر، ويتابع فاعلية الإجراءات المتخذة، ويقوم بإدخال التحسينات المطلوبة في وقتها. وترى اللجنة أنّ هذه التوصية قد عولجت كلياً.

توصية 4.2: تنفيذ سياسة الجامعة الخاصة بالمراجعة الدورية للبرنامج، بصورة متكاملة ومستمرة، ووضع آليات متابعة، ومراقبة تنفيذ خطط التحسين.

الحكم: معالجة كلياً

أشار تقرير التقدم إلى أن القسم قد اتبع سياسة الجامعة المتعلقة بالمراجعة الدورية للبرنامج، والمعتمدة في العام 2015، حيث تنص السياسة على ضرورة التركيز على عدة عناصر منها: فاعلية وحدثة أهداف البرنامج، ومخرجاته، ومخرجات المقررات الدراسية، ومدى تحقق مخرجات التعلم لدى الطلبة، ومدى فاعلية المنهج الدراسي، وأساليب التقييم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وقد اطلعت اللجنة على استمارة تطوير برنامج الدراسات الإسلامية، والتي تم إعدادها من قبل لجنة المناهج الأكاديمية لشعبة الدراسات الإسلامية، وترى أنها شملت جميع العناصر المطلوبة للتطوير. كما اطلعت اللجنة على البرنامج المطور. وترى أن المقايسة المرجعية مع جامعات إقليمية، والمراجعة السنوية للبرنامج، وخطط التحسين، والخطة التشغيلية، وتوصيات اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال والخريجين، وخضوع البرنامج المطور لمراجعة خارجية من بعض المراجعين الأكاديميين ذوي الاختصاص، والأخذ بأراء الأساتذة في حذف مقررات، وإضافة مقررات دراسية جديدة تتوافق مع سوق العمل؛ كل ذلك ساهم في تعديل البرنامج وتطويره بصورة كبيرة. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أن القسم قد وظف كل ما ذكر أعلاه عند قيامه بمراجعة البرنامج لتطويره. واللجنة تقدر الجهود التي قام بها القسم لتطوير البرنامج، وإخضاعه للمراجعة الدورية التي أدخلت العديد من التعديلات التي من شأنها المساهمة في تطوير البرنامج، وجعله مواكباً لاحتياجات طلبته ومتطلبات سوق العمل. ولذا، فإن اللجنة ترى أن هذه التوصية قد تم معالجتها كلياً.

توصية 4.3: مواصلة تطوير آلياتها لاستطلاع آراء جميع الجهات ذات العلاقة، خاصة الجهات الخارجية، وأن تقوم بتحليل النتائج بصورة دورية ومنظمة، وإبلاغ من لهم علاقة بالبرنامج داخلياً وخارجياً بنتائجها.

الحكم: معالجة جزئياً

أوضح تقرير التقدم أن القسم يستطلع آراء الطلبة، وفقاً لإجراءات الجامعة، حيث يتم توزيع استبانات عليهم؛ للحصول على تغذية راجعة فيما يتعلق بالإرشاد الأكاديمي، والقبول والتسجيل، والمنهج والتدريس، والتسهيلات ومصادر التعلم، والخبرة المحصلة من البرنامج عامة. وقد تم الاطلاع على نتائج تحليل هذه

الاستبانات. كما تم استطلاع آراء اللجنة الاستشارية للطلبة، ومناقشة مقترحاتها في مجلس القسم كما ورد في المستند، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ مقترحاتها، وكذلك إبلاغهم بالتغييرات التي حصلت بناءً على مقترحاتهم عن طريق التواصل معهم من خلال اللجنة الاستشارية للطلبة، أو الأساتذة، أو التواصل الإلكتروني. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أن القسم يحرص على استطلاع آراء الجهات الخارجية ذات العلاقة، المتمثلة في اللجنة الاستشارية، المشكلة من أرباب الأعمال والخريجين، والتي تم الاطلاع على توصياتها خلال اجتماع مجلس القسم، وتنفيذ توصياتهم، وإبلاغ أعضاء اللجنة الاستشارية بالمستجدات التي تم إدخالها؛ بناءً على توصياتهم في الاجتماع التالي. وقد علمت اللجنة من خلال المقابلات، أنه يتم التواصل مع أعضاء اللجنة الاستشارية بصورة دائمة ومستمرة عن طريق رئيسة القسم، أو أسانذته بصورة ودية. وتشعر اللجنة بالرضا عن جهود القسم، وتشجعه على الاستمرار في استطلاع آراء الأطراف ذات العلاقة بصورة منتظمة، وإبلاغهم بالمستجدات بصورة مستمرة ورسمية، وعدم الانتظار حتى موعد عقد الاجتماع التالي لإبلاغهم. ولذا، فإن اللجنة ترى أن هذه التوصية قد عولجت جزئياً.

توصية 4.4: تنفيذ دراسات دورية رصينة وشاملة لاستقراء احتياجات سوق العمل القصيرة والطويلة الأمد، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

الحكم: غير معالجة

أشار تقرير التقدم إلى قيام مكتب ضمان الجودة بتحليل نتائج استبانة "دراسة تقييم مدى ارتباط برامج كلية الآداب بسوق العمل" من خلال المؤسسات التي يعمل بها خريجو برامج كلية الآداب بجامعة البحرين خلال الأعوام (2007-2017)، وتضمنت جميع البرامج التي تطرحها كلية الآداب بما فيها برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية. وقد شارك 36 (21.2%) خريجاً في هذه الاستبانة من بين 170 خريجاً من الذين استجابوا لها، والتي وزعت على عينة عشوائية مكونة من 400 خريجاً. واللجنة ترى أن هذه الاستبانة غير كافية لاستشراف احتياجات سوق العمل في الأعوام القادمة.

كما علمت اللجنة من تقرير التقدم أن مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، بكلية الآداب قد ورّع مؤخراً استبانة للمؤسسات التي يعمل بها خريجو كلية الآداب وحلّوها؛ وترى اللجنة أن هذه الاستبانة ليست ذات جدوى لبرنامج الدراسات الإسلامية؛ لأنها أيضاً عامة لجميع برامج كلية الآداب. ولم يُقدّم القسم أي دليل على إجراء دراسة علمية لتقصي احتياجات سوق العمل لخريجي القسم باستثناء المذكور أعلاه، الذي

يشمل جميع برامج كلية الآداب، وليست قاصرةً على برنامج الدراسات الإسلامية. ولذا، فإن اللجنة ترى أن هذه التوصية لم يتم معالجتها.

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقدّم الذي أعدته المؤسسة في الاعتبار، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة التتبعية الافتراضية، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع إجراء الزيارة التتبعية لمراجعة البرامج الأكاديمية، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

حقق برنامج البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، والذي تطرحه كلية الآداب، جامعة البحرين، تقدّم ملائم؛ ونتيجة لذلك فإن البرنامج لن يحتاج إلى زيارة تتبعية أخرى.

ملحق 1: الحُكم الخاص بكل توصية

المعيار	الحُكم
لقد أظهرت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في معالجة التوصية، وقد تمخضت الإجراءات التي قام بها فريق البرنامج عن تحسينات هامة في الجانب الذي تم تشخيصه، وبالنتيجة، ساهمت في استيفاء متطلبات المؤشر.	معالجة كلياً
قامت المؤسسة بإجراءات إيجابية لمعالجة التوصية. وهناك أدلة على أن هذه الخطوات قد أدت إلى التحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. والإجراءات المتخذة إيجابية، ولكنها ذات أثر محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشر.	معالجة جزئياً
لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية و/ أو أن الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل أو ليس لها أثر على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. ولا تزال نقطة الضعف موجودة فيما يتعلق بهذا التوصية.	غير معالجة

ملحق 2: الحكم الإجمالي

المعيار	الحكم الإجمالي
لقد قامت المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بشكلٍ كامل، وتشمل هذه التوصيات ذات التأثير الأكبر على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وما تبقى من التوصيات معالج بشكلٍ جزئي. وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.	تقدم جيد
قامت المؤسسة جزئياً على الأقل بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بما فيها تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وهناك عدد من التوصيات التي تمت معالجتها بشكلٍ كامل، وهناك أدلة على أن المؤسسة يمكن أن تحافظ على التقدم المتحقق. وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.	تقدم ملائم
لقد حققت المؤسسة القليل من التقدم أو لم تحقق تقدماً في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية ثانية، في حال كانت هذه الزيارة التتبعية الأولى للبرنامج.	تقدم غير ملائم